منوقف على بداهة العلم الملزوم على حصول العلم ببداهته وذلك لان العلم الذي بغاير العلم ببداهته فجاز ان يكون العلم بالشئ بديهيا ان العلم ببداهته لا يكون كذلك والظاهر ان لفظ الحصول لا فائدة فيه ويمكن ان يقال ان هذا التصديق ان علم انه بديهي علم كونه ثابتا ببداهة العلم بالوجود الى دليل وان لم يعلم انه بديهي مطلقا لم يفد لانه يحتمل ان يكون بعض اجزاءه غير بديهي والوجود منه ويقابل ان يقول على اصل الدليل التصديق موقوف على تصور الجزء باعتبار لا على تصور حقيقته فلا يلزم من تصوره ببداهته قبل ورود عليه ايضا انا لا نسلم ان السابق على البديهي اولى بان يكون بديهيا فان البديهي هو الذي يقع توقف حكم العقل فيه الا على تصور طرفيه فجاز ان يكون كل من تصور طرفيه او احدهما بالكسب مع ايسابق على التصديق البديهي اقول المستدل لم يستدل من مجرد بداهة هذا التصديق على بداهة جزءه بل من بداهته بجميع اجزاءه فالاولى السوال الثالث الوجود سيجيء امتناع تركبه عن الموصوف اي الموجود والا يلزم كون الوجود جزء نفسه وكل مستلزم لتقدم على نفسه او بمنقضه اي المعدوم ويلزم من كل كون بعض الوجود جزء الوجود وكل مستلزم لتقدم على نفسه او بمنقضه اي المعدوم ويلزم من كل كون بعض الوجود جزء الوجود وذلك مع تحقق الملازمة بين الشئ وجزءه ومنع الجميع منه ومن بعضه واللازم مستلزم سلب منع الجميع ومنع الجميع مستلزم سلب الملازمة كما هو مقرر في موضعه فلا يحد ولا يرسم اذ لا شئ اعرف منه حتى يرسم به فذلك باستقراء المفهومات وان كان حاله لا يعرف كذا المعللة فيمنع تعريف حقيقة الوجود فيكون بديهيا وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم ان جزء الوجود اذا كان موجودا يلزم ان يكون الوجود جزء نفسه وانما يلزم لو كان اعتبار الوجود مع الموجود الجزئية وهو ممنوع واما ثانيا فلان فيه الاستدراك لان قوله لا شئ اعرف من الوجود يكفي في المطلوب واما ثالثا



وهو المحدث والعالم بقسم الوجود على راي المتكلمين الى الخارج وهي لان اكثر هم الكروه والحدوث الى محدوث الدهر وبعض الدهر النزاع المتوهم المشغول بالشئ الذي لم يشغله لكان خلاء وهو المحسوس او حال فيه وهو العرض والحال بالمحل واستحالوه اي وجود المحدث الذي ليس بجوهر ولا حال في المحل لانه لو كان يشاركه الباري فيه اي في ان ليس بقائم ولا حال فيه وخالفه في غيره ليلزم التركيب في الباري ومنع ان الاشتراك في العوارض لا يسافي الصلوب لا يستلزم التركيب في الذات فان البسائط مشتركة في العوارض كالوجود والحدوث والوحدة ولا تركيب في ذاتها وكل سلطان معارضان هي سلب غيرهما عنها ولا تركيب في ذاتها الفصل الثاني في الوجود والعدم وفيه مباحث الاول في تصور الوجود وهو بديهي لوجوه الاول انه جزء من وجودي المتصور بداهة وفيه نظر اما اولا فلان كون الوجود المطلق جزءا من وجودي بل هو عرض عام لانه مقول بالتشكيك والمقول بالتشكيك على الافراد خارج عن حقيقة الافراد واما ثانيا فلانا انما يلزم من تصور وجودي بداهة تصور الوجود بداهة اذا كان تصور خصوصية بديهيا وهو ممنوع الثاني في التصديق البديهي بان الشئ الواحد لا يحتمل والا يرتفعان مسبوق بتصور الوجود والعدم ومغايرتهما التي هي لا تتبينه المتوقف تصورها على تصور الوحدة والسابق على البديهي اولى ان يكون بديهيا فتصورات هذه الامور بديهية قيل هذا التصديق ان كان بديهيا مطلقا اي بجميع اجزاءه لم يصح كون الوجود بديهي التصور اذ الى دليل فاني من اجزاءه الوجود فيكون بديهيا والبديهي لا يحتاج الى دليل والا وقع لم يكن بديهيا بجميع اجزاءه لم يفد الدليل المذكور المدعى لانه اذا لم يكن بديهيا مطلقا لم يكن بعض اجزاءه غير بديهي فاحتمل ان يكون الوجود من ذلك البعض فلا يلزم بداهة قلنا بداهة التصديق مطلقا